بنهاية نوفمبر الماضي ومسجلة قفزة بقيمة 10.5 مليارات دينار منذ بداية العام

موجودات البنوك الكويتية تتجاوز 102.16 مليار دينار.. للمرة الأولى

أحمد مغربي

سجل القطاع المصرفي الكويتي محطة تاريخية جديدة مع تجاوز إجمالي موجودات البنوك المحلية حاجز 102,16 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2025، مسجلا بذلك أعلى مستوى على الإطلاق، مدفوعا باستمرار توسع الائتمان المحلي، وارتفاع المراكز الخارجية، وتعزيز قاعدة الاستثمار داخل الجهاز المصرفي، ويأتي هذا التطور في سياق نمو متواصل للاقتصاد الكويتي، مدعوما باستمرار الطلب على التمويل السكني والتجاري، وارتفاع مستويات السيولة المتاحة لدى البنوك، بما يعكس نشاطا اقتصاديا متجددا داخل السوق المحلي.

وبحسب بيانات بنك الكويت المركزي، بلغ إجمالي موجودات البنوك المحلية 91,65 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2024، قبل أن يرتفع إلى 99,63 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2025، ثم يتجاوز رسميا حاجز 100 مليار دينار مسجلا 100,68 مليار دينار بنهاية أكتوبر 2025، ليواصل صعوده إلى 102,16 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2025، محققا نموا إجماليا قدره 10,5 مليارات دينار، وبنسبة 11,46٪ خلال أقل من عام واحد، وهو ما يعكس تسارع وتيرة التوسع في الميزانيات العمومية للبنوك المحلية.

وقد أسهم هذا النمو في رسم صورة واضحة لتوزيع الأصول داخل القطاع المصرفي، حيث أظهرت البيانات اعتمادا متوازنا بين النشاط الائتماني المحلي، والاستثمارات داخل الكويت وخارجها، إلى جانب التعاملات بين البنوك، وارتفاع وزن الموجودات الأخرى التي تمثل أنشطة تشغيلية واستثمارية متنوعة.

وفيما يتعلق بمكونات الأصول، بلغت المطالب على القطاع الخاص 50,36 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2025، مقارنة مع 47,24 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، محققة نموا قدره 3,11 مليارات دينار، وبنسبة 6,59٪، وتوزعت هذه المطالب على التسهيلات الائتمانية للمقيمين التي سجلت 47,99 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2025 مقابل 45,08 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، محققة زيادة صافية قدرها 2,90 مليارات دينار، وبنسبة 6,45٪، وهو ما يعكس استمرار الطلب على التمويل السكني والتجاري والاستثماري، ويؤكد قدرة البنوك على مواكبة احتياجات النشاط الاقتصادي المحلي ودعم المشاريع المختلفة.

وفي المقابل، سجلت الاستثمارات المحلية الأخرى إجماليا 2,36 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2025، مقارنة مع 2,16 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، محققة نموا قدره 206 ملايين دينار، وبنسبة 9,53٪، في دلالة على استمرار توجه البنوك نحو تعميق الانكشاف على الأدوات الاستثمارية المحلية، سواء المدرجة أو غير المدرجة، مع تعزيز الثقة في الأصول المحلية على المدى المتوسط.

وعلى صعيد الموجودات الأجنبية، ارتفعت إلى 33,1 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2025، مقارنة مع 27,9 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، محققة زيادة قدرها 5,2 مليارات دينار، وبنسبة 18,66٪، لتسجل بذلك أعلى معدل نمو بين مكونات الموجودات، وهو ما يعكس استراتيجية واضحة لدى البنوك الكويتية لتنويع محافظها جغرافيا، والاستفادة من الفرص الاستثمارية الخارجية، وتحسين العوائد، إضافة إلى إدارة المخاطر المرتبطة بالأسواق المحلية.

كما ارتفعت القروض الممنوحة للبنوك إلى 1,32 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2025، مقارنة مع 828,6 مليون دينار بنهاية ديسمبر 2024، مسجلة زيادة قدرها 491,9 مليون دينار، وبنسبة 59,34٪، وهو ما يعكس نشاطا ملحوظا في سوق ما بين البنوك وإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي.

وفي المقابل، سجلت الودائع المتبادلة بين البنوك المحلية 2,12 مليار دينار بنهاية نوفمبر 2025، مقابل 2,11 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، محققة ارتفاعا طفيفا قدره 10,3 ملايين دينار، وبنسبة 0,49٪، بما يشير إلى استقرار نسبي في هذا البند مقارنة بتقلباته خلال الأشهر السابقة.

أما الموجودات الأخرى، فقد بلغت 3,3 مليارات دينار بنهاية نوفمبر 2025، مقارنة مع 3,04 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، مسجلة نموا قدره 267,3 مليون دينار، وبنسبة 8,79٪، وهو ما يعكس توسعا تدريجيا في الأصول التشغيلية والاستثمارية المتنوعة داخل ميزانيات البنوك.

ويؤكد تجاوز موجودات البنوك الكويتية حاجز 102 مليار دينار أن القطاع المصرفي يمضي في مرحلة توسع مدروسة ومستدامة، مدفوعة بالنمو الائتماني المحلي والتوسع في الاستثمارات الأجنبية، مع الحفاظ على توازن استراتيجي بين العائد والمخاطر. كما يوفر هذا المستوى من الموجودات قاعدة مالية قوية تمكن البنوك من دعم الاقتصاد المحلي، وتعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات المحتملة في الأسواق العالمية والمحلية خلال المرحلة المقبلة.

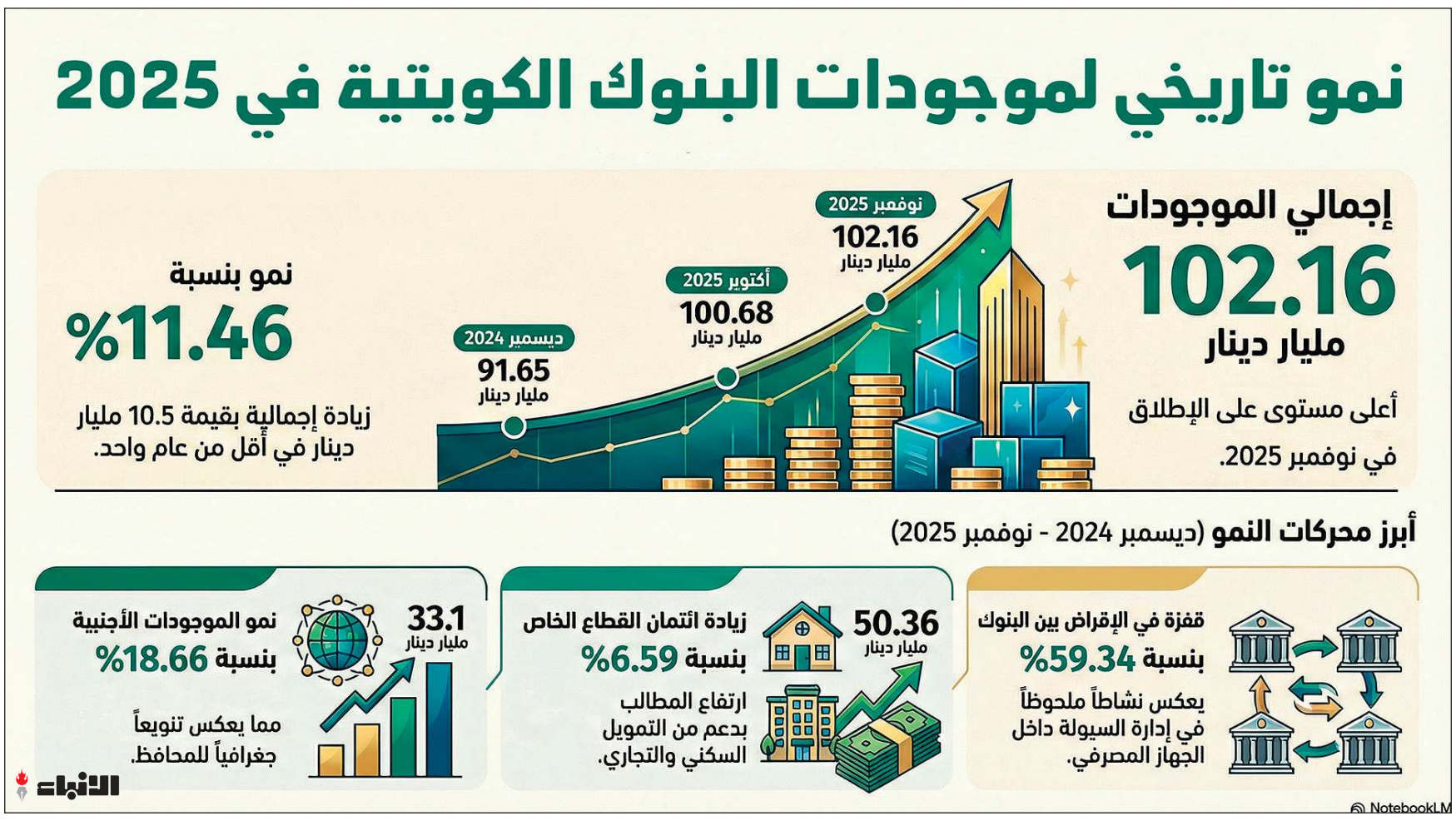

للعام الثاني على التوالي من «World Branding Awards»

«البورصة» أفضل علامة تجارية بقطاع المال والاستثمار

ناصر السنعوسي

أعلنت شركة بورصة الكويت عن فوزها بجائزة «أفضل علامة تجارية في قطاع المال والاستثمار»، وذلك خلال حفل جوائز World Branding Awards المرموقة، والتي أقيمت في متحف أوساكا سيتي للفنون الجميلة في اليابان، بمشاركة نخبة من المختصين والمهنيين من مختلف دول العالم، حيث تم تكريم أفضل العلامات التجارية العالمية التي تميزت بأدائها وقيمتها السوقية وحضورها المؤثر لدى المستهلكين والمتعاملين.

ويعد هذا التتويج، الذي تحققه البورصة للعام الثاني على التوالي، تأكيدا لتميزها المؤسسي وجهودها المستمرة في تطوير سوق المال الكويتي وتعزيز حضورها على المستويين الإقليمي والدولي. كما يرسخ هذا الإنجاز مكانة بورصة الكويت كمؤسسة مالية رائدة، مدفوعة بقيم الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، وركيزة أساسية في دعم رؤية الكويت لتكون مركزا إقليميا رائدا في قطاع المال والاستثمار.

تنظم جوائز World Branding Awards من قبل منتدى العلامات التجارية العالمي (World Branding Forum)، وهي المنظمة الدولية غير الربحية المعنية بتطوير معايير قطاع العلامات التجارية ودعم مجتمع الممارسين والمستهلكين على حد سواء. وتحتفي الجوائز سنويا بنخبة العلامات التجارية العالمية والإقليمية والوطنية التي برزت بأدائها وإنجازاتها وقيمتها السوقية وتأثيرها لدى جمهورها. وتتميز آلية التقييم في جوائز World Branding Awards بشموليتها ودقتها، حيث تعتمد على ثلاث مسارات متكاملة تسهم بنسب متوازنة في النتيجة النهائية:

1 ـ تقييم العلامة التجارية بنسبة 30٪، ويجري فريق البحث في World Branding Forum تقييما ماليا للعلامة التجارية باستخدام منهجية تعتمد على نموذج الدخل المتوقع، مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات المنشورة للشركات المدرجة.

2 ـ تصويت الجمهور عبر الإنترنت بنسبة 30٪، حيث يتم تشغيل منصة إلكترونية متخصصة للترشيحات والتصويت، والتي تتيح للمستهلكين والمتعاملين المشاركة في اختيار العلامات الأبرز. ورغم أن هذا المسار يعكس شعبية العلامة، فإن تأثيره يمثل جزءا من عملية تقييم متوازنة لا تعتمد على التصويت وحده.

3 ـ أبحاث السوق بنسبة 40٪، ويجري مركز الأبحاث التابع للمنتدى دراسات استقصائية ميدانية تستهدف المستهلكين والمتعاملين في الدول المشمولة بالجوائز، وتسهم نتائجها في قياس الانطباع الفعلي للجمهور تجاه العلامة التجارية على المستويين المحلي والعالمي.

يأتي فوز بورصة الكويت بهذه الجائزة تقديرا لأدائها المتميز في المعايير الثلاثة الرئيسية التي تستند إليها الجائزة، ما يعكس قوة علامتها المؤسسية، وتقدير الجمهور لها، ورسوخ حضورها السوقي.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال الرئيس الأول للتسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت ناصر مشاري السنعوسي: «يسر بورصة الكويت نيل هذه الجائزة المرموقة من World Branding Forum للسنة الثانية على التوالي، والتي تعد شهادة عالمية جديدة تأكد قوة العلامة التجارية لبورصة الكويت، ورسوخ هويتها المؤسسية القائمة على النزاهة والعدالة والشفافية. لقد عملت البورصة بشكل ممنهج على تطوير حضورها المؤسسي، بما يعكس قيمها ورسالتها، وترسيخ مكانتها كجهة تنظيمية وتشغيلية موثوقة تدعم استقرار السوق وكفاءته، وتسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني».

وأضاف: «يمثل هذا التكريم نتاج التزام مؤسسي ثابت، وجهود فريق عمل محترف، وثقة متنامية من المستثمرين والمتعاملين، وتعاون وثيق مع الشركاء وأصحاب المصالح، الأمر الذي يشكل ركيزة أساسية في مسيرة البورصة نحو تعزيز مكانتها كعلامة مالية رائدة على المستويين الإقليمي والدولي».

تعليقا على فوز بورصة الكويت، قال رئيس مجلس الإدارة العالمي لمنتدى العلامات التجارية العالمي، ريتشارد رولز: «يعد الحصول على لقب أفضل علامة تجارية أكثر من مجرد إنجاز، فهو اعتراف يستند إلى ثقة الجمهور الذي يمنح الشركة التقدير ويقدم إثباتا حقيقيا لمصداقيتها. كما يعتبر التصويت العام أسمى أشكال تأكيد العلامة التجارية، إذ يحول الانطباع إلى دليل، والتسويق إلى معنى، والحضور إلى ثقة. ذلك وتتجاوز جوائز World Branding Awards الاحتفاء بالنجاح، إذ تسلط الضوء على الجهد المستمر، والرؤية العميقة، والتأثير العاطفي وراء هذا النجاح، وتكرم كل علامة تجارية على منصة عالمية لما تمثله من قيم ورسالة». تواصل بورصة الكويت تعزيز بنيتها التحتية المالية بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وتسعى إلى تعميق تكاملها مع الأسواق الدولية، ما يتيح فرصا أوسع للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. وتستند استراتيجيتها إلى مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، ما يجعلها بيئة استثمارية جاذبة وشريكا موثوقا في دعم نمو الاقتصاد الوطني.

2025.. محطة فارقة في مسيرة البورصة

كان عام 2025 محطة فارقة في مسيرة بورصة الكويت، حيث حققت تقدما ملحوظا في تنفيذ برنامج تطوير السوق بالتعاون مع منظومة سوق المال، ما ساهم في توسيع فرص الاستثمار وتعزيز مستويات السيولة، الأمر الذي انعكس إيجابا على متانة المركز المالي للبورصة، وعزز من قيمة علامتها التجارية. وفي إطار التزامها بدورها المجتمعي، واصلت بورصة الكويت إطلاق وتنفيذ مبادرات نوعية في مجالات التعليم والثقافة المالية، وتمكين الجيل القادم من المبادرين ورواد الأعمال، وغيرها من المبادرات النوعية، انطلاقا من إيمانها الراسخ بأن القيمة الحقيقية للعلامة التجارية لا تقاس بالحضور الإعلامي فقط، بل بالتأثير الملموس، والشفافية، وبناء جسور تواصل فعال مع مختلف فئات المجتمع. هذا، ويجسد فوز بورصة الكويت بهذه الجائزة العالمية قدرتها على كسب ثقة المستثمرين، وترسيخ مكانتها لدى الجمهور، بما يعكس توازنا بين الأداء المؤسسي والقبول المجتمعي، وهو ما يعد من أبرز سمات العلامات التجارية الناجحة. كما تؤكد بورصة الكويت التزامها بدعم رؤية دولة الكويت في ترسيخ مكانتها كمركز مالي واستثماري رائد في المنطقة، مستلهمة من هذا الإنجاز مزيدا من الثقة والعزيمة لمواصلة طريقها نحو الريادة والتميز.

مع «الهيئة العربية للاستثمار» لتطوير مشاريع مستدامة تسهم بالأمن الغذائي العربي

«الكويتية للاستثمار» توقّع مذكرة تفاهم

د.عبيد الزعابي وفواز الأحمد في لقطة جماعية خلال توقيع مذكرة التفاهم

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عن توقيع مذكرة تفاهم تعكس التزام الطرفين بتطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد، تعزز من جهود الأمن الغذائي، وتدعم الابتكار والاستدامة في القطاع الزراعي، وتتيح تبادل المعرفة والخبرات بين الجانبين لتحقيق أفضل النتائج الاستثمارية والتنموية.

وجرت مراسم التوقيع في مقر المكتب الرئيسي للهيئة بدبي، حيث وقع مذكرة التفاهم د.عبيد سيف حمد الزعابي رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وفواز سليمان الأحمد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التعاون المشترك وفتح آفاق جديدة للاستثمارات المستدامة من خلال توسيع نطاق الشراكة الاستثمارية بين الجانبين وإرساء آليات مؤسسية ومنظمة لتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة داخل الكويت، بما يتيح للطرفين دراسة المشاريع المحتملة وفق أعلى المعايير المهنية والاستثمارية.

كما تتضمن المذكرة بحث إمكانية مساهمة الشركة الكويتية للاستثمار في مشاريع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، سواء القائمة أو المستقبلية، إلى جانب استكشاف فرص الاستثمار في المنتجات والأصول والصناديق الاستثمارية التي تديرها أو تطرحها الشركة الكويتية.

وبهذه المناسبة، قال د.عبيد الزعابي رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي: «يأتي توقيع مذكرة التفاهم انسجاما مع رؤية الهيئة الرامية إلى تعزيز الاستثمارات الزراعية المستدامة في الدول العربية، وفتح آفاق جديدة للشراكات الاستراتيجية.

ونؤمن بأن التعاون مع الشركة الكويتية للاستثمار سيسهم في تطوير مشاريع ذات أثر اقتصادي وتنموي كبير».

من جانبه، قال فواز الأحمد، الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار «تمثل هذه المذكرة خطوة مهمة نحو توسيع استثماراتنا في القطاعات الإنتاجية الحيوية، وفي مقدمتها القطاع الزراعي الذي يشكل ركيزة أساسية للأمن الغذائي في المنطقة. ونتطلع من خلال هذه الشراكة إلى تنويع محفظتنا الاستثمارية ودعم مسيرة التنمية المستدامة في دولة الكويت والوطن العربي».

وأضاف الأحمد أن الشراكة ستسهم في تبادل الخبرات الفنية والتقنية بين الجانبين، واستقطاب التقنيات الحديثة في مختلف مراحل الإنتاج الزراعي، بما يدعم تحسين كفاءة العمليات ورفع جودة المنتجات، إلى جانب تشجيع الاستثمارات المحلية والدولية في المشاريع الزراعية الواعدة داخل الكويت وخارجها، وتعزيز تطوير سلاسل القيمة الزراعية.

إستراتيجيات الشركة لتعزيز تصنيفها الائتماني تضعها على مسار إيجابي

«فيتش» تعدل النظرة المستقبلية لـ«كيبكو»

صني بهاتيا

عدلت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية لتصنيف شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) من سلبية إلى مستقرة، وأكدت تصنيفها للاعتماد على المدى الطويل عند (ـBB)، وذلك في 16 ديسمبر الجاري، كما أكدت وكالة كابيتال إنتليجنس في وقت سابق من هذا الشهر تصنيف الشركة للعملة الأجنبية بالمدى الطويل عند (+BB) ورفعت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية.

وكانت الإجراءات التي اتخذتها وكالة فيتش مدفوعة بشكل أساسي بتحسن الرافعة المالية المتمثل في انخفاض نسبة القروض إلى قيمة الاستثمارات من 51,2٪ بنهاية عام 2024 إلى أقل من 40٪.

وتعزى مراجعة كابيتال إنتليجنس للنظرة المستقبلية إلى إيجابية، إلى الانخفاض في الديون الإجمالية والصافية في الشركة الأم ووجود فريق الإدارة القوي على مستوى الشركة القابضة والذي يقود عملية تحسين الأداء في الشركات التشغيلية، وتحسين هيكل الديون من حيث إطالة أمد استحقاقات الديون وتنوع المصادر، والمعايير المالية القوية للشركات الرئيسية في المحفظة، فضلا عن سيولة جيدة وقدرة على سداد الديون قصيرة الأجل.

وبهذه المناسبة، قال رئيس المديرين الماليين للمجموعة صني بهاتيا: «تؤكد هذه الإجراءات التصنيفية التحول الذي ندفع به في شركة المشاريع في السنوات الأخيرة، كما تعكس نجاح استراتيجيات تعزيز التصنيف الائتماني وإدارتنا الاستباقية للديون».

وأضاف بهاتيا: «نركز منذ عام 2022 على تعزيز مركزنا المالي وتحسين هيكل ديوننا وتنويع مصادر التمويل وإدارة مواعيد استحقاق الديون بشكل استباقي، كما نعمل عن كثب مع شركات المجموعة على تعزيز أدائها المالي من خلال خلق القيمة بشكل متنامي، بالإضافة إلى الدخول في شراكات جديدة ومبادرات الدمج والاستحواذ وغيرها من الاستراتيجيات».

وتابع بالقول: «كما قمنا بعمليات تخارج وأعدنا تنظيم ملكيات الكيانات المختلفة في المجموعة للاستفادة من التآزر بين شركات المجموعة والتسريع من خلق القيمة لأصحاب المصالح».